مركز البحوث والدراسات السياسية

توجهات روسيا والقوى الآسيوية الكبرى إزاء المنطقة العربية

د. نـورهان الشيـخ*

ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى لمركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة

٢٠٠٦

---

* أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمـة:

تتمتع القوى الثلاث روسيا والصين واليابان بمكانه دولية متميزة وقدرة على التأثير الدولى لاسيما فى إطار الأمم المتحدة حيث تشغل أثنين منها (روسيا والصين) مقعدين دائمين بمجلس الأمن. ويتضح أهمية ذلك بالنظر لكون القوتين تتبنى –بدرجات متفاوته– سياسة خارجية ذات نزعة استقلالية عن الولايات المتحدة، ولها خطوطها العريضة المستمدة من المصالح الوطنية لكل دولة، والمبنية على اعتبارات تتعلق بكونها قوة كبرى لها مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية التى لاتتفق بالضرورة مع المصالح الأمريكية. هذا إلى جانب ما تمتلكه القوى الثلاث من قدرات جيواستراتيجية وديموجرافية وتكنولوجية ونووية تجعل منها –بلا شك– قوى كبرى على الصعيد الدولى.

فروسيا الاتحادية هى أكبر دول العالم من حيث المساحة (١٧.٠٧٥ مليون كم٢)، وسابع دول العالم من حيث عدد السكان، كما أنها قوة عسكرية تقليدية ونووية مكافئة للولايات المتحدة. أما الصين فهى أكبر دول العالم سكاناً وهى قوة إقتصادية وعسكرية كبرى تنتمى إلى النادى النووى منذ الستينات من القرن العشرين. كما تعتبر اليابان عملاقاً إقتصادياً الأمر الذى يجعلها فى مصاف القوى الكبرى رغم عدم رغبتها فى ترجمة قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية إلى قدرات عسكرية. فى هذا الاطار تبرز أهمية الدول الثلاث للمنطقة العربية سياسياً وإقتصادياً وتقنياً وعسكرياً.

ويفسر هذا اختيار القوى الثلاث تحديداً كموضوع للبحث، لاسيما وأن الخبرة التاريخية لمواقف هذه القوى من القضايا العربية وسياستها تجاه المنطقة تبرز تميزاً واضحاً عن السياسة الأمريكية، وذلك من عدة أبعاد:

- إن مواقف هذه الدول كانت دوماً إيجابية بل ومؤيدة للحق العربى وداعمة للمواقف العربية، وكذلك للتعاون والعمل العربى المشترك.
- إن سعى هذه الدول لتحقيق مصالحها فى المنطقة لم يدفعها إلى الاحتلال المباشر لها أو فرض إرادتها بالقوة على دول المنطقة وشعوبها. بل أنها تعتبر استقرار المنطقة متطلب ضرورى لتحقيق مصالحها ومن ثم تسعى إلى الحفاظ عليه.

- أنها تلعب دوراً تنموياً حقيقياً من خلال ما تقدمه من مساعدات مالية وتقنية لدول المنطقة. كما أن خبرة دول المنطقة فى التعاون العسكرى مع الصين وروسيا إيجابية وفعالة على نحو ملحوظ.

ويوضح السلوك الحالى لهذه القوى استمرار التوجهات العامة السابقة فيما يتعلق بسياساتها تجاه المنطقة، وذلك رغم اختلاف الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية بل والداخلية الخاصة بهذه القوى ذاتها.

وسوف تحاول الورقة تحليل توجهات روسيا والقوى الآسيوية الكبرى (الصين واليابان) تجاه المنطقة العربية والعوامل المحددة لها وأهمها مصالح القوى الثلاث بالمنطقة، والخبرة التاريخية والتواصل الحضارى بينها وبين المنطقة العربية، وحجم التأثير الأمريكى واليهودى على سياسات هذه الدول وتوجهاتها إزاء المنطقة، والذى يصاحبه غياب الرؤية والاستراتيجية العربية الموحدة للتعامل مع القوى الثلاث. كما تتناول الورقة مواقف الدول الثلاث من مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية باعتبارها أحد القضايا الحيوية التى تمس أمن واستقرار المنطقة، بل وهويتها المستقبلية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، الأمر الذى ما زال يثير جدلاً واسعاً فى الأوساط السياسية والأكاديمية.

فى هذا الاطار تتضمن الورقة ثلاثة محاور أساسية، هى:

أولا : محددات توجهات القوى الثلاث إزاء المنطقة العربية

ثانياً : توجهات القوى الثلاث تجاه المنطقة العربية وقضاياها

ثالثاً : مواقف القوى الثلاث من "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"

أولا : محددات توجهات القوى الثلاث إزاء المنطقة العربية:

---

١. الخبرة التاريخية والتواصل الحضارى:

تلعب المسافة الدولية دوراً حاسماً فى تحديد حجم التفاعلات والتواصل بين الدول والشعوب. ورغم المسافة الجغرافية بين المنطقة العربية والدول الثلاث لاسيما اليابان والصين إلا أنها أرتبطت بعلاقات تاريخية وحضارية عميقة مع المنطقة.

فقد بدأ الحجاج المسيحيون من الروس زيارتهم لفلسطين فى القرنين السادس والسابع الميلادى. وكان أول تقرير خطى لحاج روسى فى عام ١٠٦٢ إذ دون الراهب فارلام تفاصيل رحلته وحجه إلى الأماكن المقدسة. وفى عام ١٨٢٠ افتتحت أول قنصلية روسية فى يافا باعتبارها الميناء الذى يؤمه الحجاج الروس للوصول إلى القدس. بل إن روسيا خضعت لحكم التتار المسلمون خلال القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن الخامس عشر. وعلى مدى ما يقرب من عشرة قرون سعت الامبراطورية الروسية جاهدة للوصول إلى المياه الدافئة والسيطرة على موانئ تطل مباشرة على البحر الأسود، ومنذ ذلك الحين أصبح تأمين خطوط اتصال هذه الموانئ بالبحر المتوسط أحد أولويات السياسة الروسية ودافعاً لاهتمامها بالمنطقة التى كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية آنذاك.[١] وبإعلان قيام الاتحاد السوفيتى وفى إطار استراتيجيته العالمية القائمة على اعتبارات المنافسة الإيديولوجية إحتلت المنطقة العربية مكانة هامة فى السياسة الخارجية السوفيتية حيث كانت المنطقة العربية من دول الجوار الجغرافى المباشر للاتحاد السوفيتى السابق ومنطقة تنافس أساسية بين القوتين العظميين طوال فترة الحرب الباردة وحتى إنهيار الاتحاد السوفيتى فى مطلع التسعينات من القرن العشرين.

كما كانت المنطقة من دول الجوار للصين فى فترة المد الاسلامى منذ القرن الثامن الميلادى حيث وصلت حدود العالم الاسلامى إلى الحدود الغربية للصين. وكان أول مسجد بُنى خارج شبه الجزيرة العربية فى الصين وبدأ فيه تعليم اللغة العربية. كذلك كان هناك تواصل حضارى بين المنطقة العربية والدول الثلاث عبر طريق الحرير الذى لم يكن طريقا للتجارة فحسب بل للتعارف والتفاهم بين العرب وشعوب الدول الثلاث.

ويوجد حالياً جالية إسلامية واضحة فى روسيا والصين، حيث يوجد ما يزيد عن ٢٠ مليون مسلم فى روسيا يمثلون ١٤ % من سكانها، كما يوجد أكثر من ٢٥ مليون مسلم فى الصين يمثلون ٢% من السكان، ويتركزون فى إقليم سينكيانج وإقليم ننشيا والتبت، عدد منهم ذوى أصول عربية، ويوجد فى روسيا حوالى ٨٠٠ مسجداً أما فى الصين فيوجد أكثر من ٧٠٠٠ مسجد منها ٧٠ مسجد فى بكين وحدها. أما اليابان فتوجد بها أقلية إسلامية محدودة تقدر بحوالى ٧٥ ألف مسلم (٠.٠٧% من السكان). كما يوجد عدد محدود من المساجد بنى أولها عام ١٩٢٧ فى العاصمة طوكيو.

ولا شك أن هذا التقارب الحضارى والدينى يمثل قاعدة هامة لانطلاق العلاقات بين المنطقة والدول الثلاث ومحدد أساسى لتوجهات القوى الثلاث تجاه المنطقة. يعزز هذا أن الدول الثلاث ليس لها ماضى استعماري فى المنطقة. ومن ثم فإن خبرة التعاون والتواصل والتفاهم كانت أعمق من الخبرة الصراعية أو التنافسية والتى تكاد تنعدم فى علاقات الدول الثلاث بالمنطقة.

٢. مصالح القوى الثلاث بالمنطقة:

تضع القوى الثلاث استقرار المنطقة واستتاب الأمن والسلام بها ضمن أولوياتها لاعتبارات تتعلق بمصالحها، لاسيما الاقتصادية. ولقد أشار الرئيس الروسى بوتين إلى ذلك صراحة خلال زيارة الرئيس الفلسطينى محمود عباس لموسكو فى يناير ٢٠٠٥ حيث أكد أن "الوضع فى الشرق الأوسط يؤثر على الاقتصاد العالمى وعلى قطاع الطاقة ذو الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا مما يحتم تفعيل سياسة موسكو فى المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ".

ولكن رغم أهمية المنطقة للقوى الثلاث للاعتبارات المصلحية التى سيلى بيانها تفصيلاً إلا أن المنطقة لا تحتل أولوية متقدمة على أجندة القوى الثلاث لاعتبارات تتعلق بالتوجه الاساسى الحاكم لسياستها الخارجية، والذى يركز بالدرجة الأولى على محيطها الاقليمى وقضاياها وتفاعلاتها مع دول الجوار المباشر لها.

ويمكن إيجاز مصالح القوى الثلاث فى المنطقة فيما يلى:

أ. أمن الطاقة:

ويتضمن ذلك تأمين استمرار حصول الصين واليابان على النفط العربى باعتبارهما مستوردا أساسيا له، فالصين ثانى أكبر مستهلك للنفط فى العالم، وتعتمد الصين اعتماداً متزايداً على البترول العربى الذى بدأت فى استيراده مباشرة من البلاد العربية منذ عام ١٩٩٥، ويمثل ٩٥% من إجمالى واردتها النفطية وفق تقديرات عام ٢٠٠٥ [٢]. وتعتبر المملكة العربية السعودية وإيران أكبر مصدرى النفط للصين.

كذلك تعتبر اليابان ثالث دول العالم من حيث استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة والصين، ورغم اتجاهها إلى تنويع مصادر وارداتها النفطية واستخدام مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة النووية والشمسية وخلايا الوقود، إلا أن نسبة اعتمادها على النفط ما زالت مرتفعة لا سيما نفط المنطقة العربية والذى تعتمد عليه بنسبة تتجاوز ٨٠% من واردتها النفطية وذلك وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٢ [٣].

من ناحية أخرى، ورغم أن روسيا تعد من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة. فهى تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٤.٦% من الاحتياطي العالمي)؛ الأمر الذى مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم بعد المملكة العربية السعودية؛ حيث تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط. كما أنها أكبر دوال العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعى حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١.٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧.٥ %من الاحتياطي العالمي). فإن التنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط بشأن حجم الانتاج وأسعار النفط أمر ملح وضرورى للطرفين الروسى والعربى، وكانت على قمة القضايا محل البحث بين السعودية وروسيا خلال زيارات الأمير عبد الله لموسكو.

ب . السوق العربية:

تمثل المنطقة العربية سوقا هامة لتصريف المنتجات المختلفة للدول الثلاث ذات قوة استيعابية كبيرة وان كانت ذات قوة شرائية منخفضة نسبياً بالنسبة لبعض الدول العربية. ففى عام ٢٠٠٠ بلغ التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية ٥,٥ بليون دولار. وكانت

العراق أكبر شريك تجارى لروسيا فى المنطقة حتى الاحتلال الأمريكى لها حيث تراجعت لتصبح مصر أكبر شريك تجارى لروسيا (مليار و ٣٠٠ ألف جنيه).

كذلك، قدرت اجمالى التجارة العربية مع الصين عام ٢٠٠٣ بحوالى ٢٥ بليون دولار. ورغم أن هذا يمثل نسبة محدودة (٢%) من إجمالى حجم التجارة الخارجية للصين (٨٤٠ مليار دولار)، وكذلك من حجم التجارة العربية (٥%) التى بلغت حوالى ٥٠٠ مليار دولار فى نفس العام، ولكن يظل السوق العربى سوقا هامة وواعدة للمنتجات الصينية. كما تمثل الصين الشريك التجارى الأول لكل من السودان واليمن، وهى شريك تجارى هام لكل من السعودية والإمارات وسلطنة عمان ومصر حيث تفوق حجم تجارتها معهم المليار دولار. وتتمثل الصادرات العربية للصين فى النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية، وتتمثل الواردات من الصين فى المنسوجات والآلات والسلع الاستهلاكية نظرا لجودتها وأسعارها المناسبة للقوة الشرائية بالمنطقة.[٤]

كذلك بلغت قيمة التبادل التجارى بين اليابان والمنطقة عام ٢٠٠٠ حوالى ٥٢.٤٥٢ بليون دولار، ويمثل هذا حوالى ٣% من إجمالي تجارة اليابان الخارجية.[٥]

ورغم محدودية التبادل التجارى بين روسيا والدول العربية إلا أن السوق العربى يعتبر سوقاً تقليدياً يستوعب كماً يعتد به من السلع الاستراتيجية (الآلات، المعدات، ...) التى تنتجها روسيا.

جـ. الاستثمار:

ويتضمن ذلك جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال العربية خاصة من دول الخليج العربى لإقامة مشروعات مشتركة فى هذه الدول، وحماية استثماراتها بالمنطقة. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتى واتجاه روسيا إلى الخصخصة والأخذ بنظام السوق سعت جاهدة إلى جذب رؤوس الأموال العربية لاسيما الخليجية للاستثمار فيها. إلا أن التدهور الاقتصادى الحاد فى روسيا أدى إلى إحجام رجال الأعمال العرب عن الاستثمار فى روسيا، خاصة فى أعقاب الأزمة المالية فى أغسطس ١٩٩٨ والتى أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العربية العاملة في روسيا. إلا أنه منذ تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة فى مطلع عام ٢٠٠٠ شهد أداء الاقتصاد الروسي تحسناً ملحوظاً حيث سجل معدل نمو سنوى بلغ ٧%

منذ عام ٢٠٠٣ ، وفائض فى الميزان التجارى بلغ ٣٥١ ,٨٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤. الأمر الذى قد يشجع رجال الأعمال والمستثمرين العرب على الاستثمار فى روسيا.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم رأس المال من البلدان العربية الذي يعمل في روسيا محدود للغاية، كما أن مساهمات الحكومات العربية في الاستثمار في الاقتصاد الروسي لا تتعدى بضع ملايين من الدولارات. وذلك في الوقت الذي ينشط فيه رأس المال الغربي والإسرائيلي بقوة في روسيا غير مبال بالعوائق التي تقف أمام الاستثمارات. كما تشير إلى مواصلة تركيز النشاط الاستثماري العربي في روسيا على ميدان التجارة وتحديدا التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مجال الخدمات مثل ورش إصلاح السيارات ومحلات بيع السلع وبعض المطاعم والسياحة وعمليا لم يحاول رجال الأعمال العرب تأسيس قاعدة معلوماتية لدراسة السوق الروسية للمساعدة في فهم احتياجات هذه السوق كما تفعل الشركات الغربية على سبيل المثال. ومن ثم يواجه رجال الأعمال هؤلاء الكثير من المصاعب في الدخول إلى السوق الروسية المتسعة.

كذلك، تبلغ الاستثمارات العربية فى الصين حوالى ٨٠٠ مليون دولار(٦) وتعتبر الكويت المستثمر العربى الرئيسى فى الصين، وكانت عام ١٩٨٤ ثالث أكبر مستثمر فى الصين ومقرض بها بعد اليابان والبنك الدولى(٧). كما تبلغ الاستثمارات الصينية فى المنطقة حوالى ٥ بليون دولار. فالصين لا تنظر للمنطقة باعتبارها مصدراً للنفط الخام فحسب وإنما كمنطقة واعدة للاستثمارات الصينية. فعلى سبيل المثال، بدأت شركة البترول الوطنية الصينية وهى أكبر الشركات العاملة فى مجال التنقيب عن البترول العمل فى السودان منذ عام ١٩٩٥؛ كذلك وقعت شركة Sinopec الصينية عقد مع الشركة السعودية Saudi ARAMCO لاستغلال الغاز الطبيعى فى منطقة الربع الخالى.(٨) وبلغت الاستثمارات الصينية فى مصر ٥٦,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ وتتركز فى مجالات تنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة فى شمال غرب خليج السويس وانتاج المنسوجات وشكائر الأسمنت والمزارع السمكية.

هذا إلى جانب الاستثمارات اليابانية بالمنطقة والتى تمثل حوالى ١% من إجمالى الاستثمارات اليابانية فى الخارج.

د. تنشيط صادرات الأسلحة الروسية والصينية للمنطقة:

تسعى كل من روسيا والصين إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس إنطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومى.

ففى إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والامكانات الذاتية فى النهوض بالاقتصاد الروسى تم التركيز على التوسع فى مبيعات الاسلحة ليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسى ولكن بفتح أسواق جديد. الأمر الذى أدى إلى زيادة مبيعات الأسلحة الروسية من ٣.٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦ر١٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، لتتصدر قائمة الدول المصدرة للسلاح فى العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالميا بين مصدرى الأسلحة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وفى هذا الاطار تكتسب المنطقة العربية اهمية خاصة كسوقاً هامة للاسلحة الروسية. فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتى كان اكبر مصدر للاسلحة إلى الشرق الاوسط (٢٧.٣%من إجمالى صادرات السلاح للمنطقة) وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩. وكانت أقوى النظم الدفاعية العربية، وهى تلك القائمة فى مصر وسوريا والعراق (سابقا)، تعتمد بصفة أساسية على التكنولوجيا العسكرية والأسلحة الروسية، وتلقى العديد من كبار القادة العسكريين العرب تدريبهم على أيدى الخبراء الروس. الا أن مبيعات السلاح الروسية انخفضت لتمثل ١٠% فقط من اجمالى مبيعات الاسلحة للمنطقة خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة وذلك بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كمصدر رئيسى للسلاح فى المنطقة وذلك من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين فى المنطقة ودعم التعاون العسكرى معهم لاسيما سوريا والجزائر، ومحاولة فتح أسواق جديدة فى الاردن ودول الخليج العربى والتى تعتبر سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة والدول الغربية.

كذلك الحال بالنسبة للصين حيث يكتسب التعاون العسكرى الصينى العربى أهمية خاصة. ويرجع هذا التعاون بجذوره إلى السبعينيات حين تبنت الصين سياسة الانفتاح من ناحية، واتجهت عدد من الدول العربية إلى تنويع مصادر تسليحها من ناحية

أخرى. وكانت مصر أول من دشن هذه السياسية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث عقدت عدة صفقات لشراء أسلحة وقطع غيار محركات طائرات الميج بقيمة ١٠ مليون دولار من الصين عام ١٩٧٦، وتلتها العديد من الدول العربية أبرزها صفقة المملكة العربية السعودية لشراء صواريخ باليستية ارض ارض متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية من الصين. وذلك رغم الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة لإثناء الصين عن اتمام هذه الصفقة بدعوى عدم الإخلال بالتوازن فى المنطقة[٩] .

هذا ويحكم مبيعات الأسلحة الصينية للمنطقة ثلاثة مبادئ أساسية :

- ان يكون هدف الدولة المستوردة هو الدفاع عن نفسها.
- ان لا يؤدى تزويدها بالأسلحة إلى الإخلال بميزان القوى الاقليمى.
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول من خلال مبيعات الأسلحة[١٠].

٣. الهيمنة الأمريكية على شئون المنطقة :

فلا شك أن اليهمنة الأمريكية على شئون المنطقة وحجم النفوذ الامريكى بها ورغبة الولايات المتحدة فى أن تكون اللاعب الأوحد بالمنطقة يعد محدداً أساسيا لتوجهات القوى الثلاث إزاء المنطقة لاسيما منذ انهيار الاتحاد السوفيتى والذى تزامن مع حرب الخليج الثانية والتدخل العسكرى الامريكى فى المنطقة.

ويتضح ذلك بصفة خاصة وعلى نحو مبكر جدا فيما يتعلق بالسياسة اليابانية تجاه المنطقة، خاصة فى ظل معاهدة الأمن المشتركة الموقعة بين اليابان والولايات المتحدة عام ١٩٦٠ والتى جاءت تعديلا لميثاق الأمن الموقع بينهما عام ١٩٥١، وتمثل الأساس الحاكم للتحالف العسكرى القائم بينهما. فرغم تزايد قدرة اليابان على مقاومة الضغوط الأمريكية بفضل تزايد معدلات تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى ودرجة تأثيرها فى حركة الاقتصاد العالمى ككل، الا أن التأثير الامريكى مازال قائماً وقويا على توجهات اليابان الخارجية عامة وتجاه المنطقة العربية على وجه الخصوص لاسيما مع التواجد العسكرى الامريكى المكثف بالمنطقة .

كما أن التأثير الامريكى قائماً أيضا فى حالة كل من الصين وروسيا وإن كان بدرجة اقل منه فى حالة اليابان. وهناك العديد من المواقف التى تدخلت فيها الولايات المتحدة بقوة فيما يتعلق بعلاقة الدولتين بالمنطقة العربية. ومنها الضغوط الأمريكية لإثناء الصين عن

إتمام صفقة إمداد سوريا بصواريخ قادرة على حمل رؤوس غير تقليدية من الصين عام ١٩٨٨ مما أدى على إلغاء الصفقة. وكذلك إلغاء صفقة كان قد بدأ التفاوض حولها عام ١٩٩١ بين الصين والجزائر لإمداد الأخيرة بمفاعل نووى للاستخدامات السلمية[١١]. والضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية لإثنائها عن اتمام صفقة الصواريخ "ستريليتس" المضادة للطائرات لسوريا عام ٢٠٠٥.

٤. **غياب رؤية واستراتيجية عربية موحدة للتعامل مع القوى الثلاث:**

بل وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين سياسات الدول العربية وتفاعلاتها مع القوى الثلاث فى مختلف المجالات وما تؤدى إليه الخلافات العربية العربية من إضعاف الثقل العربى فى التعامل مع هذه الدول وتحوله إلى تعاون ثنائى جزئى تدير دفته الدول الثلاث وليس الدول العربية . كما أن اهتمام الدول العربية بتطوير التعاون مع القوى الثلاث يعتبر أيضا محدوداً حيث توجه الدول العربية جُل اهتمامها واستثماراتها إلى الولايات المتحدة وأوربا.

٥. **التأثير اليهودى على توجهات الدول الثلاث إزاء المنطقة العربية :**

رغم أن أن النفوذ اليهودى داخل روسيا لايمكن تجاهله، إلا إنه وبصفة عامة يصعب القول بوجود "لوبى يهودى" فى الدول الثلاث على النحو الموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية. لا سيما وأن الجالية اليهودية فى اليابان والصين محدودة العدد والتأثير جدا ولا تشكل عنصر ضاغطا على صانعى القرار فى روسيا. إلا أن للدول الثلاث مصالحها الاستراتيجية مع إسرائيل على النحو الذى يجعل من العلاقة معها محدداً أساسياً لسياستها تجاه المنطقة.

أ. **حدود النفوذ اليهودى فى روسيا:**

كان الاتحاد السوفيتى يضم ثانى أكبر جالية يهودية (أكثر من مليونى يهودى) بعد الولايات المتحدة (٦ مليون يهودى). وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى ورغم تناقص عدد اليهود فى روسيا حيث تراجع عددهم إلى ٨٠٠ ألف يهودى، إلا إن عدداً منهم استطاع، بدعم من الولايات المتحدة، إقامة امبرطوريات إعلامية واقتصادية اكتسبت

نفوذاً سياسياً واسعاً خلال فترة الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين. وتضمن ذلك السيطرة على عدد من الصحف والقنوات التليفزيونية الخاصة، إلى جانب شراء العديد من المنشآت الاقتصادية العملاقة بأبخث الأسعار فى إطار عملية الخصخصة التى قام بها يلتسين خلال فترة التسعينات. بل أن نفوذهم قد أمتد إلى الكرملين ذاته وأصبح لهم تأثير قوى على عملية صنع القرار، واختيار المسئولين التنفيذيين فى مختلف المواقع. ويحاول الرئيس بوتين منذ توليه السلطة أوائل عام ٢٠٠٠ تحجيم هذا النفوذ وكان اعتقال الملياردير اليهودى فلاديمير جوسينسكى صاحب أكبر امبراطورية إعلامية خاصة فى روسيا فى يونيو ٢٠٠٠ أولى خطوات هذا التوجه، كما مثل اعتقال ميخائيل خودروكوفسكى الملياردير اليهودى ورئيس مجلس إدارة شركة يوكوس النفطية الروسية عام ٢٠٠٣ تأكيداً لهذا التوجه.

ويأتى هذا التوجه من جانب القيادة الروسية فى محاولة لتأكيد سلطة الدولة الروسية وحماية مصالحها القومية، واستجابة للحس القومى الروسى المناهض لليهود، وتعتبر الرسالة التى بعث بها ١٩ نائباً فى الدوما (المجلس الأدنى فى البرلمان الروسى) أواخر يناير ٢٠٠٥ أحد صور الرفض القومى للنفوذ اليهودى حيث طالبوا فيها بمنع كافة الاتحادات الدينية والقومية اليهودية فى روسيا لتتبعها وملاحقاتها للقوميين الروس الأمر الذى أثار كبير حاخامات روسيا بيرل لازر وكذلك الناطق بأسم المؤتمر اليهودى الروسى يوروخ جورين وغيرهم من الشخصيات اليهودية فى موسكو واتهامهم القوميين "بمعاداة السامية". بل أنه وفقاً لاستطلاع للرأى قام به تليفزيون RTVI فإن نسبة معاداة السامية تجاوزت ٧٠% فى روسيا. وهو الأمر الذى دفع اسرائيل، تدعمها الولايات المتحدة، لشن حملة ضد الرئيس بوتين نفسه تتهمه بمعاداة السامية والاستبداد والديكتاتورية. بل أن الرئيس الاسرائيلى موشيه كاتساف أشار إلى ذلك صراحة خلال زيارة بوتين لاسرائيل فى أبريل ٢٠٠٥ حيث قال أن "معاداة السامية قد طفت على السطح فى روسيا"، ودعى بوتين لمحاربة هذا التوجه. فى حين أشار بوتين إلى أن هناك بعض مظاهر لمعاداة السامية فى كل أنحاء العالم حتى فى اسرائيل، وأن أى مشاعر من هذا القبيل تعتبر مدمرة بالنسبة لروسيا كدولة متعددة القوميات. وإن كان البعض قد تساءل حول عدم زيارته لحائط المبكى وارتداءه القلنسوة كغيره من ضيوف تل أبيب.

إلا إنه مما لاشك فيه أن زيارة بوتين لاسرائيل قد بددت أى مزاعم إسرائيلية وأمريكية تتهم روسيا أو القيادة الروسية بمعاداة السامية وأكدت التوجه الروسي الحاكم لسياستها فى المنطقة والذى يتسم بالتوازن، ورغبة روسيا فى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كافة الأطراف بما فيها اسرائيل، وأن تعاونها مع إيران أو سوريا تفرضه المصالح القومية الروسية ولا ينطوي على اى معاداة لإسرائيل أو للسامية حيث أثارت صفقة توريد صواريخ روسية من نوع "ستريليتس" المضادة للطائرات لسوريا حملة مضادة وضغوط شديدة من إسرائيل والولايات المتحدة للحيلولة دون إتمامها. وهو الأمر الذى برز فى تصريح مستشار رئيس الوزراء الاسرائيلى رعنان غيسين لوكالة الأبناء الروسية "نوفوستى" إن إسرائيل لا تنوى جعل علاقاتها مع روسيا رهينة حل هذه المسألة، فى إشاره إلى صفقة الصواريخ لسوريا. من ناحية أخرى، اتفق البلدان حول تسهيل اجراءات السفر بينهم لخدمة الاسرائيليين من أصل روسى والذين يمثلون نحو ربع سكان اسرائيل حيث يبلغ عددهم مليون و ٢٠٠ ألف شخص. هذا إلى جانب بحث التعاون فى بعض المجالات التقنية، وبحث إنشاء مركز ثقافى روسى فى اسرائيل لدعم الحوار والتقارب الثقافى بين البلدين. وكذلك تنشيط التبادل التجارى بينهما والذى تجاوز حجمه المليار دولار سنوياً.

فى هذ الاطار يصعب تصور نفوذ يهودى قادر على عرقلة التعاون العربى الروسى إذا كان لروسيا مصالح حقيقية من وراء هذا التعاون. يؤكد ذلك عدم استجابة روسيا للضغوط الاسرائيلية والامريكية الشديدة لوقف تعاونها التقنى والعسكرى مع إيران نظراً للعائد الاقتصادى من وراء هذا التعاون.

ب. التعاون الاستراتيجى بين الصين وإسرائيل:

تاريخيا اتخذت الصين موقفا معاديا لإسرائيل، إلا إن موقف الصين تحول من التأييد التام لمنظمة التحرير الفلسطينية وتدمير إسرائيل إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عقب مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١، وذلك على الرغم من أن إسرائيل كانت من أوائل الدول التى اعترفت بالصين الشعبية بعد ثلاثة اشهر فقط من إعلانها فى أكتوبر ١٩٤٩. وعندما سُئل بن جوريون حول أسباب اعتراف إسرائيل بالصين أجاب: "ولم لا نعترف بها. إن هناك ٦٠٠ مليون شخص فى الصين وعدم

الاعتراف بهم يعتبر إهانة لهم"[١٢]. والواقع أن اعتراف اسرائيل المبكر بالصين أمر يتسق مع التوجه العام للسياسة الاسرائيلية. فتتبع السياسة الاسرائيلية يوضح حرص إسرائيل على دعم علاقاتها مع القوى الدولية الصاعدة، وكما نجحت فى نقل مراكز ثقلها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالمية الثانية وقبل أن تبرز الولايات المتحدة كقوة عظمى دوليا، تحاول دعم مراكز ثقلها وعلاقاتها مع الصين وروسيا واليابان والهند وغيرها من القوى الواعدة[١٣].

وقد بدأ التغير النسبى فى الموقف الصينى من اسرائيل فى السبعينات نتيجة التقارب الامريكى الصينى عقب زيارة نيكسون لبكين عام ١٩٧٢ والذى لم يدخر وسعاً فى توضيح أهمية إسرائيل للصين، هذا إلى جانب تأييد إسرائيل لقبول الصين فى الأمم المتحدة وشغلها المقعد الدائم المخصص للصين عام ١٩٧١. فمنذ ذلك الحين خفضت الصين من حدة هجومها على إسرائيل وأصبحت تعتبرها أمراً واقعاً وان أكدت امتناعها عن الاعتراف بإسرائيل الا بعد تسوية النزاع العربى الاسرائيلى. ومع اتجاه السياسة الصينية لتصبح أكثر واقعية وبرجماتية بعد رحيل ماوتسى تونج عام ١٩٧٦ تضمن هذا البحث فى أسس العلاقات الصينية الإسرائيلية لا سيما فى مجال تطوير الأسلحة الصينية ونقل التكنولوجيا فى مختلف المجالات. صاحب ذلك تراجع العامل النفطى مع مطلع الثمانينات بسبب الانقسام العربى فى أعقاب كامب ديفيد وكذلك اتجاه الصين إلى تنويع مصادرها النفطية وتوفير مصادر بديلة للطاقة[١٤].

ومن ثم فقد شهد التعاون بين الصين واسرائيل تطوراً ملحوظاً خلال الثمانينات لاسيما فى المجال العسكرى وقد كان لإعلان قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما فى ٢٤ يناير ١٩٩٢ اكبر الأثر فى أحداث نقلة نوعية فى علاقتيهما خاصة من حيث علنية التعاون العسكرى بينهما.

فقدت وجدت الصين فى إسرائيل مصدراً هاماً للحصول على التكنولوجيا الغربية اللازمة لتطوير نظمها العسكرية اعتماداً على قدراتها الذاتية، ففى عام ١٩٨٤ عُقدت صفقة بين البلدين قامت إسرائيل بمقتضاها بتجديد تسعة آلاف دبابة صينية. كما أكدت الصين حصولها على تكنولوجيا صاروخ بيتون (جَو – جَو) الاسرائيلى ليشكل أساساً فى نظامها الدفاعى الجديد. وحصلت الصين بموجب صفقة عسكرية قيمتها مليار دولار على

٥٤ طائرة كفير ودبابات ميركافا وصواريخ جبرائيل، إضافة إلى أجهزة الاتصال والمراقبة والكمبيوتر. وشهد عام ١٩٨٥ أول صفقة علنية بينهما اشترت بكين خلالها معدات حربية وقطع غيار للدبابات السوفيتية (تى -٦٢) إضافة إلى مدافع اسرائيلية عيار ١٠٥ ملم، وفى المقابل قامت الصين بتزويد إسرائيل بحاجتها من الفحم والحديد ومعادن التيفان والفاناديوم والتانتال وهى معادن مهمة لانتاج الطائرات والصواريخ.[١٥]

وفى عام ١٩٨٦ باعت إسرائيل للصين الصاروخ (مافيتس) المضاد للدبابات، كما قامت بنقل تقنية لإنتاج صاروخ (جورجو بانيون٣) وهو تقليد للصاروخ الامريكى ساید وايندر. كذلك باعت الصين وفقا لتقرير المراقب الداخلى لوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٢ معلومات تكنولوجية حول صاروخ بتريوت الامريكى الصنع [١٦]. وفى عام ١٩٩٩ أعلنت إسرائيل أنها عقدت صفقة مع الصين قيمتها ٢٥٠ مليون دولار لبيع نظام رادار محمول من طراز فالكون على طائرات اليوشين[١٧].

وفى عام ٢٠٠٥ عقدت الصين صفقة مع إسرائيل لتحديث الطائرات "هاربى" ورفع مستوى قدراتها وأدائها فى قصف الرادارات ومواقع الصواريخ المضادة للطائرات على النحو الذى يمكنها من التغلب على التقنيات الأمريكية ومجالات الكشف الرادارى عن الصواريخ الباليستية. وقد أثارت الصفقة أزمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بدت واضحة فى يونيو ٢٠٠٥ [١٨]، نتيجة القلق الامريكى المتزايد من تنامى التعاون العسكرى بينها وبين الصين على النحو الذى تخشى معه الولايات المتحدة أن يُحدث تغييراً فى القدرات العسكرية الصينية يضر بالمصالح الأمريكية وبحلفائها فى منطقة جنوب شرق آسيا لاسيما تايوان.

ولم يقتصر التطور الحادث فى التعاون بين البلدين على المجال العسكرى وإنما امتد ليشمل باقى مجالات التعاون، ففى عام ١٩٨٦ افتتحت اسرائيل كلية لتعليم اللغة العربية والآداب والتاريخ والديانة اليهودية فى جامعة بكين، ثم مركزا أكاديمياً فى بكين عام ١٩٩١. كما قام معهد الدراسات الصينية اليهودية عام ١٩٩٢ بإصدار "الموسوعة اليهودية"، وتقوم الجمعية اليهودية بتقديم المنح والبعثات للطلبة الصينين[١٩]. هذا إلى جانب التعاون فى مجال البحوث الزراعية والاستفادة من الخبرة والتقنيات الإسرائيلية فى مجال الزراعة. وتوقيع اتفاق لتطوير شبكات الرى فى الصين بـ ٤٠ مليون دولار، كما تم إنشاء معمل للبوتاس كمشروع مشترك فى شنغهاي بتكلفة ٤٧٠ مليون دولار فى أكتوبر ١٩٩٣

تبلغ الطاقة الإنتاجية له ٨٠٠ ألف طن سنويا تخصص للاستهلاك المحلى فى الصين[٢٠]. يضاف إلى ذلك النمو المضطرد فى حجم التبادل التجارى بين البلدين، والذى رغم إنه يعتبر كمياً محدود حيث تمثل الواردات الإسرائيلية حوالى ٠.٠٢% من حجم واردات الصين، كما ان صادرات الصين إلى إسرائيل تمثل اقل من ٠.٠١% من صادرات الصين، الا أنه نوعياً وكيفياً يظل هام جداً.

جـ. التعاون اليابانى الاسرائيلى:

كان الدور الامريكى عاملاً حاسماً فى تطوير العلاقات اليابانية الإسرائيلية. فقد كانت اليابان من أوائل الدول التى اعترفت بدولة إسرائيل فور اعلان قيامها عام ١٩٤٨، كما كانت من أوائل الدول التى تبادلت التمثيل الدبلوماسى معها فى ديسمبر ١٩٥٢، حيث تم فتح مفوضية إسرائيلية فى طوكيو فى نفس العام، ثم تم رفع هذا التمثيل إلى مستوى السفارة عام ١٩٦٣. ورغم التحفظ النسبى الذى أبدته اليابان تجاه إسرائيل خلال السبعينات متأثرة بأزمة النفط على نحو سيلى بيانه تفصيلاً، فإن العلاقات بينهما عادت لتشهد تطوراً ملحوظاً منذ منتصف الثمانينات. فمنذ عام ١٩٨٥ ازدادت كثافة الزيارات المتبادلة بين الجانبين ومنها زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلى لليابان فى سبتمبر ١٩٨٥، وزيارة وزير الخارجية اليابانى لإسرائيل عام ١٩٨٨ والتى كانت أول زيارة لمسئول يابانى على هذا المستوى لإسرائيل.

كذلك شهدت العلاقات الاقتصادية بينهما نموا مطردا منذ منتصف الثمانينات. وكان إلتزام اليابان بالمقاطعة العربية قد حال دون تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع اسرائيل إلا إنه فى أعقاب مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٩١ ورفع إجراءات المقاطعة العربية تضاعف حجم التبادل التجارى بين البلدين لاسيما خلال التسعينات على النحو الذى أصبحت اليابان الشريك التجارى الأول لإسرائيل فى القارة الآسيوية[٢١] حيث بلغ حجم التبادل التجارى بينهما عام ١٩٩٧ حوالى ٣ مليار دولار. كما ان هناك ما يقرب من ٢٠٢ شركة يابانية لديها استثمارات فى إسرائيل تتركز فى مجال التكنولوجيا المتقدمة لاسيما المعلومات والاتصالات.

ثانياً : توجهات القوى الثلاث تجاه المنطقة العربية وقضاياها:

---

(١) التعامل مع جامعة الدول العربية باعتبارها الإطار الرسمى للعمل العربى المشترك:

وهذا التوجه أوضح ما يكون فى حالة الصين وروسيا انطلاقا من حرصهما على استقرار وأمن المنطقة. ففى مايو ١٩٩٣ قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة الصين، أعقب ذلك افتتاح مقر بعثة جامعة الدول العربية لدى الصين فى أغسطس من نفس العام. كذلك قام الرئيس الصينى بزيارة لمقر جامعة الدول العربية مرتين. الأولى فى أكتوبر عام ١٩٩٦ حين قام جيانج تسى بزيارة لمقر جامعة الدول العربية، وتأكيده على "علاقات الصداقة الأبدية بين الصين والبلاد العربية". والثانية زيارة هوجنتاو فى يناير ٢٠٠٤. وقد كان توقيع الاتفاق الخاص بإنشاء منتدى التعاون العربى الصينى فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥ تتويجاً للتطور الملحوظ الذى شهدته العلاقات الصينية العربية على مستوى جامعة الدول العربية، وكذلك على مستوى العلاقات الثنائية منذ النصف الثانى من تسعينيات القرن الماضى، واستجابة لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٩٧٢) فى دورته العادية رقم (١١٣) بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٠، بالموافقة من حيث المبدأ على مقترح إنشاء منتدى عربى صينى تقديراً للصين ولعلاقاتها الوثيقة مع الأمة العربية. وبهدف تطوير التعاون الصينى العربى والتنسيق بشأن القضايا الدولية والإقليمية المختلفة[٢٢].

(٢) دور تنموى حقيقى :

فالخبرة التاريخية لسياسات الدول الثلاث فى المنطقة وسلوكها الحالى يوضحان دور تنموى حقيقى تمارسه هذه الدول من خلال مساعدتها المالية والفنية لدول المنطقة. فعلى سبيل المثال كان للاتحاد السوفيتى دوراً تنموياً فاعلاً فى مصر حيث أنشأ ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً فى مصر، تمثل حتى الآن دعامة الاقتصاد المصرى، ومن أبرزها السد العالى، ومجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم، وترسانة الإسكندرية، والعديد من مشروعات الرى، وأنفاق مجمع أسوان للفحم.

وهذه الخبرة التاريخية هى أساس التعاون التقنى الواسع حالياً مع روسيا، فى العديد من المجالات أبرزها:

- التعاون فى مجال الطاقة النووية، ويتضمن ذلك: تطوير مراكز البحوث النووية، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة، والمساعدة فى تشغيل المعجل الاليكترونى الذى اشترته مصر من روسيا والذى يقوم بانتاج نظائر مشعة تستخدم فى تشخيص الكثير من العلاجات لأمراض المخ والقلب والمناطق الحساسة.
- الاستفادة من التكنولوجيا الروسية فى مجال البترول وذلك من خلال عدد من الشركات الروسية أبرزها شركة "لوك أويل" التى يمثل انتاجها ١٠% من الانتاج المصرى من البترول.
- الاتفاق مع روسيا عام ٢٠٠٣ على تطوير مولدات الكهرباء فى السد العالى لزيادة عمرها الافتراضى ٤٠ عاماً أخرى.
- تضمن برنامج التعاون طويل الأجل الموقع بين مصر وروسيا فى إبريل ٢٠٠١، ما يلى:
  - إقامة مصنع للألومنيوم باستخدام المواد الأولية الموجودة فى الجزء الشمالى الغربى فى صحراء مصر الغربية بالإضافة إلى الأسمنت ومنتجات الصودا.
  - تحديث الفرن العالى وإعادة تأهيل أحدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب.
  - إقامة وحدة لصهر سبائك المنجنيز الحديدى الناعم بطاقة يومية قدرها ١٠ أطنان بمصنع شركة سيناء للمنجنيز.
  - إعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية، ويتضمن هذا: بناء سفن، إصلاح سفن، التعاون الفنى، والتدريب.
- توقيع اتفاقية مع روسيا عام ٢٠٠٢ لإقامة مصنع للطائرات من طراز "توبوليف ٢٠٤" يقام فى مدينة أوليانوف بروسيا. وقد ساهمت شركة "سيروكو" المصرية بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار فى انشاء المصنع الذى بدأ إنتاجه عام ٢٠٠٤.
- الانتاج المشترك للدواء المصرى فى روسيا وتوزيعه فى روسيا والدول المجاورة. ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر وإنشاء مصنع فى مصر للمستحضرات البيوتكنولوجية باستخدام التقنية الروسية.
- تم خلال زيارة الرئيس مبارك لموسكو فى نوفمبر ٢٠٠٦ بحث إنشاء منطقة حرة للصناعات الهندسية فى مصر ومدينة صناعية روسية متخصصة للصناعات المنتجة للسيارات فى مصر.

كما تلعب الصين دوراً مماثلاً حيث تبلغ الاستثمارات الصينية فى مصر ٥٦ مليون دولار وتتركز فى تنمية المنطقة الاقتصادية، فى شمال غرب خليج السويس وإنتاج المنسوجات وشكائر الاسمنت والمزارع السمكية[٢٣]. كذلك قامت الصين بإنشاء مركز المؤتمرات الدولية بمدينة نصر والذى يعتبر احد رموز الصداقة والتعاون بين مصر والصين وتم افتتاحه فى ديسمبر ١٩٨٩ .

كما قدمت الصين مساعدات فنية لمصر لتطوير دار الكتب المصرية خاصة فى مجال ترميم المخطوطات وصيانة الكتب القديمة، هذا إلى جانب المنحة المقدمة من الصين وقدرها ٢ مليون جنية لمركز تنمية القدرات التكنولوجية بمدينة مبارك للابحاث العلمية. يضاف إلى هذا تزويد مصر بالتكنولوجيا الصينية المتقدمة فى المجالات الأمنية والتعاون فى مجال تبادل المعلومات وذلك بمقتضى الاتفاق الموقع بين وزراء داخلية البلدين فى يوليو ١٩٩٤ .

هذا إلى جانب المساعدات التقنية التى تقدمها للدول العربية الأخرى لإقامة العديد من المشروعات التنموية مثل الطرق والجسور والسدود ومحطات الطاقة الكهربائية والموانئ والمنشآت الرياضية والسياحية. ومنها مشروع مد أنابيب للغاز الطبيعى بطولة ٢٧٠كم فى تونس عام ١٩٩٢، ومحطة تجميع البترول فى الكويت، ومشروع مد خطوط أنابيب البترول فى السودان[٢٤].

كذلك تحصل دول المنطقة على ٨% من اجمالى المساعدات التنموية اليابانية للخارج، وذلك مقارنة بنسبة ٠.٨% فقط عام ١٩٧٢ ، وتعتبر مصر أكبر الدول العربية المتلقية للمساعدات اليابانية سواء فى شكل قروض أو منح أو مساعدات فنية[٢٥]. فقد قدرت المنح اليابانية لمصر بنحو مليار و٦٨٧ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩١ – ٢٠٠٣، كما قدرت القروض بنحو ٤٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة. كما ساهمت اليابان فى عدد من المشروعات التنموية الهامة منها تمويل ٦٠% (حوالى ١٢٠ مليون دولار) من الأعمال الإنشائية لكوبرى السلام الذى يربط بين ضفتى قناة السويس، والمساهمة بحوالى ٧٠ مليون دولار لإعادة تحديث وتأهيل مستشفى الأطفال الجامعى التابع لجامعة القاهرة (مستشفى أبو الريش)، وإنشاء دار الأوبرا المصرية، وغيرها من المشروعات.

(٣) مواقف متوازنة تجاه القضايا العربية:

أ. الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى :

شهدت مواقف الدول الثلاث تجاه الصراع العربى الاسرائيلى تبايناً واضحاً عبر الفترات التاريخية المختلفة. وقد أدت أزمة الخليج الثانية وأنهيار الاتحاد السوفيتى فى أعقابها إلى تحول جذرى فى مواقف الدول جميعاً. على النحو الذى أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما / أو) غير مطروحة فى علاقاتها مع أطراف الصراع ، فهى ترتبط بعلاقات جيدة واستراتيجية بإسرائيل مع اختلاف درجة قوة هذه العلاقة من دولة لأخرى، ولكنها فى ذات الوقت تؤيد الحق العربى وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد فى مختلف المجالات لأنها لا تجد تناقض أو تعارض بين الأمرين لاسيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها. ويوضح تطور سياسات الدول الثلاث ومواقفها تجاه الصراع العربى الاسرائيلى على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات فى اتجاه نمط واحد يميل إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً.

فقد انتقلت السياسة الروسية من التأييد التام للحركة الصهيونية خلال فترة وجيزة فى أواخر الأربعينات، إلى التأييد التام للموقف العربى حتى أوائل التسعينات حيث أصبح التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية منذ ذلك الحين.

كذلك، انتقلت السياسة الصينية من التأييد العلنى والواضح للموقف العربى، مع التعاون سراً مع اسرائيل إلى التوازن فى علاقاتها مع مختلف الأطراف لاسيما عقب تبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل عام ١٩٩٢.

أما السياسة اليابانية فقد أتخذت نمطاً ثالثاً مختلفاً حيث مالت إلى تأييد التوجهات الامريكية تجاه المنطقة، بما فى ذلك تأييد اسرائيل، طوال عقدى الخمسينات والستينات، إلى اتخاذ مواقف أكثر تعاطفاً مع العرب عقب أزمة النفط عام ١٩٧٣، إلا أنها عادت لتتبنى نمطاً أكثر توازناً فى علاقاتها بالأطراف المختلفة. وفيما يلى تفصيلاً لهذه المواقف.

١. موقف روسيا الاتحادية:

كان الاتحاد السوفيتى من أوائل الدول التى ساندت الحركة الصهيونية فى فلسطين وأمدتها بالسلاح كما كان من أوائل الدول التى اعترفت باسرائيل أعتقاداً منه أنها ستتبنى الايديولجية الشيوعية وستكون قاعدة لنشر الفكر الشيوعى فى الدول العربية. وكان الاتحاد السوفيتى أيضاً من الدول التى أيدت قرار تقسيم فلسطين داخل الأمم المتحدة، كما أيد انضمام اسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة.

إلا أنه ما أن أتضح التوجه الغربى لاسرائيل وتبعيتها للقوى الغربية خاصة بعد الموقف الاسرائيلى المنحاز للغرب فى مشكلة كوريا عام ١٩٥١ حتى بدأ التحول فى السياسة السوفيتية لاسيما عقب صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٦ واتجاه مصر للتعاون مع المعسكر الشرقى. وكان البيان السوفيتى الشهير عقب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، والذى هدد فيه الاتحاد السوفيتى بضرب لندن وباريس إذا لم توقفا العمليات العسكرية ضد مصر دلالة واضحة على هذا التحول. وقد شهدت السنوات التالية دوراً سوفيتياً بارزاً فى تنمية القدرات العسكرية لعدد من الدول العربية الحليفة لاسيما مصر وسوريا فى مواجهة الدعم الغربى لأسرائيل. وفى إطار مساندته لحركات التحرر الوطنى جاء الدعم السوفيتى لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعقب هزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل للأراضى العربية أكد الاتحاد السوفيتى على أن "الأساس الوحيد للتسوية الحقيقية للصراع العربى الاسرائيلى تتطلب الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، والاحترام الكامل وغير المشروط للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. بما فى ذلك حقهم فى إقامة دولة مستقلة. وضمان الأمن لكل دول المنطقة بما فيها اسرائيل.[٢٦] كذلك، قام الاتحاد السوفيتى بتقديم المساعدات العسكرية لمصر وسوريا من خلال جسر جوى تكون من ٥٥٠ رحلة جوية و١٥ باخرة نقل معدات حربية قامت بنقل حوالى ٥٠ ألف طن من المعدات العسكرية كدفعة أولى. هذا إلى جانب حوالى ١٢٠ طائرة ميج ١٧ وميج ٢١، ورغم ضخامة الإمدادات فإنها لم تلبى الاحتياجات العربية كاملة نظراً لفداحة خسائرها. كما قام الاتحاد السوفيتى فى ١٠ يونيو ١٩٦٧ بقطع علاقاته مع اسرائيل نتيجة عدم إمتثالها لقرارات الأمم المتحدة. ورغم التوتر الذى شهدته العلاقات المصرية السوفيتية عقب طرد الخبراء السوفيت (٢١ ألف) من

مصر عام ١٩٧٢، فقد أيد الاتحاد السوفيتى مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وعقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل أنتقد ليونيد برجينيف الاتفاقات لأنها أستبعدت "الشركاء الشرعيين" على حد تعبيره، وأدت إلى التضحية بمصالحهم فى إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وأنها أتاحت الفرصة للولايات المتحدة أن تدفع بتسوية تؤدى إلى انقسام العالم العربى ومكنت اسرائيل من أن تحصل على "ثمار العدوان". إلا أن التخوف من نمو النفوذ الأمريكى فى المنطقة كان هو السبب الرئيسى للمعارضة السوفيتية. ورغم التوتر الذى شهدته العلاقات السوفيتية المصرية فى الفترة التالية والذى بلغ مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٨١، إلا إن الدعم السوفيتى استمر للعديد من الدول العربية الأخرى وأبرزها سوريا والعراق والجزائر وليبيا إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، كما أدان الاتحاد السوفيتى الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية وقام بدعم القوات السورية فى لبنان بعد الغزو.[٢٧]

من ناحية أخرى، توالت المبادرات السوفيتية الداعية لعقد مؤتمر دولى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى بدءً بمبادرة برجينيف فى ٢٣ فبراير ١٩٨١، ثم مشروع برجينيف الثانى فى ١٥ سبتمبر ١٩٨٢، فالمبادرة السوفيتية حول مبادئ التسوية وطرق التوصل إليها فى يوليو ١٩٨٤، ثم مبادرة شيفرنادزة فى فبراير ١٩٨٩. هذا إلى جانب تأييد المبادرات العربية فى هذا الصدد.

إلا إنه قبيل إنهيار الاتحاد السوفيتى شهدت السياسة السوفيتية تحولاً كبيراً. ففى أكتوبر ١٩٩١ تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الألوف من اليهود السوفيت إلى اسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ إحترام حقوق الانسان، والذين كان من بينهم علماء وعسكريين ذوى خبرة وكفاءة عالية مثلوا إضافة حقيقية لقوة اسرائيل. على صعيد أخر كان الاتحاد السوفيتى الراعى "الثانى" لمؤتمر مدريد للسلام الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩١، إلا إن الدور المحورى خلال المؤتمر وفى أعقابه ظل للولايات المتحدة التى حرصت على لعب دور الوسيط الأوحد فى عملية السلام.

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت روسيا هى "الراعى الثانى" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفيتى. إلا إنها لم تسع إلى تفعيل دورها بل أن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه فى ظل الاتحاد السوفيتى السابق، وتراجعت المنطقة وأهميتها على نحو واضح فى أولويات السياسة الروسية. وذلك نظراً لإنشغال القادة الروس فى فترة ما بعد الانهيار بترتيب الأوضاع الداخلية وإحكام السيطرة عليها، خاصة فى ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية واحتدام الصراع السياسى بين الرئيس بوريس يلتسين والبرلمان، والذى وصل ذروته فى أكتوبر ١٩٩٣. فلم تشهد السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا فى عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف فى يناير ١٩٩٢، والتى لم يحضرها الرئيس الروسى. كما مالت السياسة الروسية إلى تأييد التوجهات الأمريكية، فأيدت فرض عقوبات على ليبيا كما شاركت سفينتان روسيتان فى فرض الحصار على العراق ضمن قوات الأمم المتحدة رغم كون ليبيا والعراق من الحلفاء التقليديين لها فى المنطقة. من ناحية أخرى، تطورت العلاقات الروسية الاسرائيلية على نحو ملحوظ حيث قام ألكسندر روتسكى نائب الرئيس الروسى بزيارة اسرائيل فى أبريل ١٩٩٢، ثم قام شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيلية بزيارة موسكو فى نفس العام.[٢٨]

إلا إنه مع تصاعد حدة الانتقادات لسياسة يلتسين الداخلية والخارجية واتجاهه إلى اتباع سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع عام ١٩٩٣ عادت السياسة الروسية إلى التوازن فى المنطقة، وقد كانت مذبحة الخليل فى فبراير ١٩٩٤ – حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل ٢٥ فلسطينياً، كانوا يصلون فى المسجد– هى البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما فى عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك فى تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولى ثان للسلام فى الشرق الأوسط فى مدريد. كما اقترحت إرسال مراقبين دوليين للضفة وقطاع غزة لحماية المواطنين. إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة واسرائيل. وفى مايو ١٩٩٥ أدانت روسيا قرار الحكومة الاسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضى الفلسطينية واعتبرته خرقاً للاتفاقات المبرمة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر فى

هذا القرار. وفى عام ١٩٩٧ تم تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً دائماً خاصاً بعملية السلام فى الشرق الأوسط وهى الخطوة التى أعتبرها بعض المحللين عودة للإهتمام الروسى بالمنطقة.

وخلال النصف الثانى من التسعينات أقتصر الدور الروسى على السلوك اللفظى الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسى ومحاولات الوساطة السياسية، والحرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن فى علاقاتها بمختلف الأطراف.

والمدقق فى السلوك الروسى الحالى من القضية الفلسطينية يتبين أن الموقف الروسى من القضية الفلسطينية لازال يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين. فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع اسرائيل فانها فى نفس الوقت تؤكد دوماً على تأييدها للحق الفلسطينى وضرورة التزام اسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام. وأن قرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢، ٣٣٨ تعد هى الاساس لاحلال السلام فى المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين فى اقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد نددت روسيا باعادة احتلال اسرائيل للاراضى الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين. كما أيدت خطة تينت– ميتشل التى تدعو إلى وقف العنف وتهدئة الاوضاع واستئناف المفاوضات. وعبر بوتين صراحة فى ابريل ٢٠٠٢ عن استياءه من ممارسات القوات الإسرائيلية فى الاراضى الفلسطينية.

كذلك أيدت روسيا عدد من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٣/١٠) فى أكتوبر ٢٠٠٣، الذى يدين تصرفات اسرائيل فى الأراضى المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصرى، والذى اعتبرته روسيا عملاً غير شرعى. كما أنها أعربت فى أكثر من مناسبة عن رفضها لإقامة المستوطنات، و تؤكد دوماً أن القدس جزء من الأراضى المحتلة، كما تؤكد على حق الفلسطنيين فى إقامة دولتهم، وعلى ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التى تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت فى إستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح روسى والذى يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً

من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية. كما رفضت دعوات الولايات المتحدة واسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطينى جديد. وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين فى أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه فى السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين فى رام الله كانت أعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها.

من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً فى السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل فى الاتجاه من الدعم الدبلوماسى على النحو السابق الاشارة إليه، إلى الدعم المادى والفنى الذى وعد به الرئيس بوتين والذى يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و ٥٠ مدرعة انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة فى يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها فى موسكو، وهى تقترب فى هذا الشأن من سياسة الصين واليابان تجاه السلطة الفلسطينية.

كذلك، أبرزت دعوة بوتين لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بموسكو اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقى فى عملية التسوية السلمية. إلاأنه ما زال هناك حدود للدور الروسى فى عملية التسوية، ومازالت روسيا غير قادرة على لعب دور حقيقى فيها. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها الهيمنة الامريكية على شئون الشرق الاوسط وخاصة عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد فى هذه العملية وذلك منذ مبادرة كارتر فى اكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن ازمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية واقليمية من اجل تضافر الجهود وتدخل كافة الاطراف المؤثرة من اجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتى هو "الراعى الثانى" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وان دوره محدود وشكلى. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد فى المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، والاردنية الاسرائيلية ولم يكن لروسيا دور فى الاتفاقات التى تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين

لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠. والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هى الفاعل الاساسى فى المنطقة وفى علمية السلام ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة فى ذلك. ثانيها: افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط إلى الاطراف المختلفة للصراع وخاصة الجانب الاسرائيلى. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين فى اسرائيل وأنهم ورقة ضغط فى يد روسيا هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس فى اسرائيل يبلغ حوالى مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦.٢ مليون نسمة (١٦%)، وينخرطون فى حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "اسريل با" الذى يرأسه ناتان شارانسكى، كما أن لديهم العديد من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية خاصة هؤلاء الذين هاجروا فى مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها فى مواجهة اسرائيل حيث لا يكترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية فى المنطقة، ولا يمكن التعويل على ولاءهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوك فيه.

فافتقار روسيا لامكانيات التأثير والضغط على الطرف الاسرائيلى من ناحية، ورغبة اسرائيل والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، فى الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذى يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أى طرف ذو موقف ايجابى وداعم للقضية الفلسطينية والذى يعنى السير فى طريق التسوية العادلة، عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسى كراعى ثانى لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. وقد بدا هذا واضحاً فى تحفظ اسرائيل والولايات المتحدة على مبادرة بوتين بعقد المؤتمر الدولى. وهذه ليست المرة الأولى لمثل هذا السلوك من الدولتين فقد سبق وأن رفضتا دعوة فرنسية مماثلة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بفرنسا.

فى إطار هذه المعطيات يظل التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية مع التأييد الكامل للحق الفلسطينى وضرورة التسوية السلمية للنزاع.

٢. موقف الصين:

اتسمت الفترة منذ إعلان قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩ وحتى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بغياب أى اتصالات عربية صينية تذكر على الصعيد الرسمى، إلا إنه خلال مؤتمر باندونج التقى الرئيس الصينى مع عدد من القيادات الفلسطينية كان من بينهم احمد الشقيرى رئيس الهئية العربية العليا التى كانت تمثل الشعب الفلسطينى فى ذلك الوقت، مما اتاح للقيادة الصينية فرصة التعرف على القضية الفلسطينية وفهم أبعادها. وتلى ذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية، وكانت أول دولة عربية وافريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية وذلك فى مايو ١٩٥٦ مما حفز الدول العربية على الاعتراف بها تباعاً، وقد كان لذلك اكبر الأثر فى الموقف الايجابي للصين من الصراع العربى الاسرائيلى خلال تلك الفترة. فقد أعلنت الصين فى أكتوبر ١٩٥٦ تأييدها لمصر خلال حرب السويس واستعدادها لإرسال آلاف المتطوعين لمساعدة مصر فى حربها والمشاركة فى الدفاع عنها. كذلك أيدت الصين كافة القضايا العربية المطروحة خلال تلك الفترة حيث اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة فى ديسمبر ١٩٥٨.

كما انه رغم الاعتراف الاسرائيلى المبكر بالصين عام ١٩٥٠ فإن الصين رفضت الاعتراف بإسرائيل فى الوقت الذى اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنحت ممثلها فى بكين الصفة الدبلوماسية فى مارس ١٩٦٥، وذلك عقب إعلان قيام المنظمة عام ١٩٦٤ واندلاع الكفاح الفلسطينى المسلح. وقد كانت الصين الشعبية خلال تلك الفترة ربما أكثر القوى الدولية دفاعاً وتأييداً للحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب الفلسطينى. بل إن صحيفة معاريف الاسرائيلية نشرت فى نوفمبر ١٩٧١ إن شواين لاى رئيس الوزراء الصينى ابلغ بترويتى، الرعيم الاشتراكي الايطالى، "بأن اسرائيلى يجب أن تزول". وعقب هزيمة ١٩٦٧، أكدت الصين على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الاراضى العربية التى أحتلتها.

كذلك ساندت الصين المقاومة الفلسطينية ضد النظام الاردنى اثناء المواجهة بينهما فى سبتمبر ١٩٧٠ والمعروفة بإحداث أيلول الأسود. بل أن وزير الخارجية الصينى ندد بمشروع الملك حسين لإقامة المملكة المتحدة لأنه نسخة جديدة من مشروع "ايجال ألون" وأكد فى خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧١ انه ليس من حق أحد عقد صفقات من وراء ظهر الفلسطينيين من شأنها الاضرار بحقوقهم المشروعة[٢٩].

وعلى الرغم من انقسام العالم العربى حول قضية انضمام الصين للأمم المتحدة عام ١٩٧١ وتصويت المملكة العربية السعودية ضد عودتها وامتناع كل من لبنان والاردن والبحرين وقطر عن التصويت، فان هذا الموقف العربى لم يغير من التوجهات الصينية المؤيدة للحق العربى والفلسطينى فى صراعهم ضد إسرائيل. فحتى رحيل ماو تسى تونج عام ١٩٧٦ فتحت الصين أبوابها لتدريب الكتائب الفلسطينية على حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح وأمدت منظمة التحرير الفلسطينية بالسلاح كما شجعت سوريا على فتح حدودها أمام المقاومة.

إلا انه عقب رحيل ماو تسى تونج بدأ التراجع فى التوجه الايديولوجى للسياسة الصينية ليسود توجه واقعى براجماتى يهدف إلى توظيف السياسة الخارجية لخدمة الإصلاح الاقتصادى الداخلى والانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى ومن ثم العدول النسبى عن فكرة الكفاح المسلح، وتراجع الدعم المادى للقضية الفلسطينية دون التخلى عن التأييد اللفظى والسياسى لها. ففى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩ أعلن رئيس الوزراء الصينى المبادئ التى يقوم عليها السلام فى الشرق الأوسط وهى : "تأييد الشعب الفلسطينى فى كفاحة من أجل استرجاع حقوقه المغتصبة، حق العودة إلى وطنه، حق تقرير المصير، حق إقامة دولته، استرجاع الاراضى العربية المحتلة"(٣٠). كذلك أدانت الصين الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وأكدت على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان وبدون شروط .

ومنذ تأييد الصين لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية برز بعد أخر فى السياسة الصينية تجاه المنطقة وهو تأييد التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى مع التأكيد على دور الأمم المتحدة فى هذا الإطار، ففى عام ١٩٨٢ أعرب مندوب الصين الدائم فى الأمم المتحدة عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، مع حضور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى لهذا المؤتمر.

ورغم اعتراف الصين رسميا بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام ١٩٩٢، فان التوجهات العامة للسياسة الصينية تجاه المنطقة لم تشهد تغيرا كبيرا حيث مالت إلى الاحتفاظ بالتوازن فى علاقاتها مع اطراف الصراع العربى الاسرائيلى مع التأييد اللفظى

والدبلوماسى للمواقف العربية، وتأييد التسوية السلمية للصراع. لذلك استضافت الصين اجتماعات لجنة المياة المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف.

وخلال عام ٢٠٠٤ قامت الصين بتعيين مبعوثا خاصا للسلام فى الشرق الأوسط دانج شى جيه، كما طالبت بالانضمام إلى اللجنة الرباعية لعملية السلام فى الشرق الأوسط وتم بحث هذا الطلب خلال اجتماع اللجنة الذى عقد فى سبتمبر ٢٠٠٤ فى القاهرة[٣١].

وقد حدد المبعوث الخاص للصين للسلام فى المنطقة أهم توجهات الصين الحالية إزاء القضية الفلسطينية بما يلى :

- تأييد الشعوب العربية فى استعادة اراضيها وحقوقها، جنبا إلى جنب مع تأييد حق البقاء والاعتبارات الأمنية لاسرائيل. أى التعايش السلمى بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بما فيها فلسطين.
- إن استئناف مفاوضات السلام يقتضى وقف أعمال العنف التى تشنها الفصائل الفلسطينية المتشددة، كما يتطلب من الجانب الاسرائيلى وقف الاعمال العسكرية وتحسين الأوضاع الإنسانية فى الاراضى الفلسطينية بما فى ذلك وقف خطوات بناء الجدار العازل وبناء المستوطنات الجديدة.
- إن السلام يجب أن يبنى على قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذى أقره مؤتمر مدريد للسلام، وضمان كافة حقوق الشعب الفلسطينى، وتنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل إليها، بما فى ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة .
- إعادة تفعيل "خارطة الطريق" التى تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام ٢٠٠٥ .
- التأكيد على أهمية دور المجتمع الدولى لا سيما الأمم المتحدة وتأييد فكرة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعايتها .
- الدعم المادى التنموى للسلطة الفلسطينية. فقد قدمت الصين خلال عام ٢٠٠٤ منحة قدرها ٩ مليون دولار للسلطة الفلسطينية، منها ١,٥ مليون دولار دعما مباشراً للخزينة العامة للسلطة الفلسطينية، و ١,٥ مليون دولار لتمويل بناء مقر جديد لوزارة الخارجية الفلسطينية، والباقى لتمويل مشروعات تنموية لا سيما فى قطاعى الصحة والتعليم،

وتدريب المهنيين الفلسطينيين، والذين عبرت الصين خلال زيارة الرئيس محمود عباس لبكين فى مايو ٢٠٠٥ عن استعدادها لتدريب المزيد منهم فى المستقبل[٣٢].

٣. موقف اليابان :

لقد كانت اليابان دوما بعيد عن المنطقة العربية ليس فقط جغرافياً وإنما سياسياُ أيضا فباستثناء افتتاحها أول قنصلية لها فى المنطقة فى بورسعيد عام ١٩١٩ لحماية مصالحها التجارية فى مصر وتأمين مرور شحناتها التجارية عبر قناة السويس، وكذلك تأييدها لوعد بلفور ولسياسة بريطانيا وفرنسا تجاه المنطقة بعد أن شاركت فى مؤتمر سان ريمو فى ابريل ١٩٢٠ الذى قام خلاله الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى بتقسيم سوريا الكبرى بين الانتدابين الفرنسى والبريطانى، لم يكن لها دورا يذكر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو الصراع العربى الاسرائيلى يمكن مقارنته بالدور الروسى أو حتى الصينى. لاسيما فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى شهدت انكفاءاً واضحا من جانب اليابان على شئونها الداخلية فلم تبد أى اهتمام بمنطقة الشرق الأوسط سوى بيان مقتضب من الحكومة اليابانية أيدت فيه مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧[٣٣].

وظلت المنطقة تكاد تكون غائبة تماماً عن الأجندة اليابانية وتطابقت المواقف اليابانية تجاه قضايا المنطقة مع الموقف الامريكى لا سيما داخل الأمم المتحدة حتى عام ١٩٧٣. بإستثناء البيان المشترك الذى صدر عن زيارة الملك فيصل لليابان فى مايو ١٩٧١ والذى تضمن فقرة تؤكد لأول مرة تأييد اليابان للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وذلك نتيجة الإصرار السعودى على ذلك. أعقب ذلك تأييد اليابان لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٦٣ فى سبتمبر ١٩٧١ الذى يؤكد على "حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير" والذى أعتبر تحولاً فى السياسة الخارجية اليابانية.[٣٤]

إلا أن التحول الحقيقى فى السياسة الخارجية اليابانية جاء فى أعقاب قرار وزراء النفط بدول الخليج العربية الست خلال اجتماعهم فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ بزيادة أسعار النفط بنسبة ٧٠% وتخفيض إنتاجهم بنسبة ٥% كل شهر حتى تنسحب إسرائيل من الاراضى المحتلة ويحصل الفلسطينيون على حقوقهم. فقد أدى هذا القرار إلى الإضرار بالمصالح اليابانية على نحو بالغ نظراً لاعتمادها على بترول الشرق الأوسط فى تغطية

٨٠% من احتياجاتها البترولية آنذاك. كما أدى الارتفاع المتتالى لأسعار النفط إلى تحمل اليابان لفروق أسعار قدرت بنحو ١٥ مليار دولار.

وقد أدى هذا إلى تغير واضح فى الموقف اليابانى من القضية الفلسطينية. ففى بيان الحكومة اليابانية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ وفى بياناتها وتصريحاتها اللاحقة أكدت اليابان مطالبتها بانسحاب إسرائيل الكامل من الاراضى العربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وعدم شرعية إقامة المستوطنات الاسرائيلية فى أى جزء من الاراضى المحتلة. كذلك سمحت اليابان بفتح مكتب اتصال مستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية فى طوكيو عام ١٩٧٦ بعد أن كان ممثل المنظمة يعمل من خلال بعثة جامعة الدول العربية.

وعقب زيارة ياسر عرفات الأولى لليابان بناء على دعوة لجنة برلمانية للصداقة اليابانية الفلسطينية فى ١٢ أكتوبر ١٩٨١ اعترفت اليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل "بارز" للشعب الفلسطينى، وليس كممثل شرعى أو وحيد.

صاحب ذلك تكثيف اليابان لدعمها المباشر للفلسطينين فى الاراضى المحتلة سواء من خلال الهيئات الدولية أو الهيئات الخاصة، كما تم إنشاء صندوق يابانى خاصة لدعم الاقتصاد الفلسطينى فى الاراضى المحتلة. كما أيدت اليابان دوما التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى، وأيدت جميع الجهود الدولية التى بذلت للتسوية السلمية بدءا من مؤتمر جنيف عام ١٩٧٤. وطالبت بأن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية فى كل مبادرات التسوية المطروحة. واعتبرت اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية خطوة على طريق السلام. وفى ديسمبر ١٩٧٩ أعلن رئيس الوزراء اليابانى أن "الحقوق المشروعة" للشعب الفلسطينى يجب أن تتضمن حقه فى إقامة دولته[٣٥].

ورغم أن الدول الصناعية الكبرى جميعا صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذى يساوى بين الصهيونية والعنصرية فقد امتنعت اليابان عن التصويت الأمر الذى فسر بأنه موقفا أكثر تعاطفاً مع الموقف العربي. من ناحية أخرى، زادت المساعدات اليابانية للفلسطينيين من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" بشكل ملحوظ لاسيما بعد زيارة وزير الخارجية اليابانية لمخيمات اللاجئين الفلسطينين فى الاردن عام ١٩٨٥، كما بدأت اليابان فى اجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣٦].

وقد شهدت التسعينات تطورا كبيرا فى السياسة اليابانية تجاه المنطقة حيث شاركت اليابان فى المباحثات المتعددة الأطراف لعملية السلام التى بدأت فى مؤتمر موسكو فى يناير ١٩٩٢، وكان أول مؤتمر دولى خاص بالمنطقة تشارك فيه اليابان منذ مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠. وتولت اليابان رئاسة مجموعة عمل البيئة والتى استضافت أول اجتماع لها فى ١٨-١٩ مايو ١٩٩٢، وشارك فيها وفود ٣٧ دولة ومنظمة. ولعل أهم إنجاز حققته مجموعة البيئة كان خلال اجتماعها بالبحرين فى أكتوبر ١٩٩٤ حيث تم إقرار "مدونة السلوك" التى تضمنت العناصر الرئيسية والمبادئ الاسترشادية والسياسات المشتركة التى ستنفذها الأطراف الإقليمية فى مجال حماية البيئة. إلا أن عمل اللجنة توقف عقب قرار القمة العربية الطارئة عام ١٩٩٦ بتجميد المفاوضات متعددة الأطراف بعد وصول حكومة الليكود المتشددة بزعامة نيتنياهو إلى السلطة.

كذلك قام رئيس وزراء اليابان بزيارة للسلطة الفلسطينية فى يونيو عام ١٩٩٥ كانت الأولى من نوعها، كما قام الرئيس ياسر عرفات بزيارات متكررة لليابان عام ١٩٩٦، وزيارتين عام ١٩٩٩، وعام ٢٠٠٠ والتى قابل خلالها الإمبراطور اليابانى لأول مرة[٣٧].

الا ان الموقف اليابانى عاد للميل إلى التطابق مع الموقف الامريكى والاسرائيلى من انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ من حيث تحميل السلطة الفلسطينية مسئولية فشل كامب ديفيد الثانية وإلقاء اللوم على الجانب الفلسطينى فى أعمال العنف التى اجتاحت الاراضى المحتلة، ووصفت بيانات وزارة الخارجية اليابانية عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها "إرهاب" فى حين خلت تلك البيانات من أى إدانة لعمليات الاغتيال والاجتياح وهدم المنازل التى تمارسها إسرائيل. ومن جهة أخرى فقد تم تخفيض المساعدات اليابانية المقدمة إلى الفلسطينيين بنسبة ٧٥%، وذلك استجابة لمطالبة الولايات المتحدة باستمرار الضغط على السلطة الفلسطينية لوقف العنف. كما اتجهت اليابان فى الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠١ إلى تجميد دورها فى عملية السلام، نتيجة لتوقف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بوش الابن عن التعامل مع هذا الملف.

إلا إنه مع اندلاع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وخروج تفسيرات تربط بين هذه الاحداث واستمرار الصراع فى الشرق الأوسط، بادرت اليابان باحياء دورها فى عملية السلام، وقامت بعقد مؤتمر "السلام وبناء الثقة بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى : "نحو

تعايش مستقر ودائم" فى ١٩-٢٠ مايو ٢٠٠٣ فى طوكيو، وتمثلت أهداف المؤتمر فى محاولة إرساء أسس تنفيذ خارطة الطريق، بما يحقق تعايش مشترك ومستقر بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وطرح مخاوف وتحفظات كل طرف تجاه الأخر، والاتفاق على أساليب التغلب عليها، وتحديد دور ومسئوليات المجتمع الدولى فى هذا الخصوص.

وتتمثل أهم ملامح السياسة اليابانية الحالية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى فيما يلى:

- تأييد خارطة الطريق باعتبارها الطريق الوحيد للتعايش بين دولتين إسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب فى سلام وأمن، وأن المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، و ٣٣٨، ومبدأ "الأرض مقابل السلام" هى السبيل لتسوية قضايا الوضع النهائى ومنها عودة اللاجئين والمستوطنات.
- رفض استكمال بناء الجدار العازل واقامة مستعمرات على الاراضى الفلسطينية[٣٨].
- الدعم المادى والفنى للسلطة الفلسطينية. فخلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٤ قدمت اليابان اجمالى ٧٦٧ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية، (٨,٨% من اجمالى المساعدات الممنوحة لها). وهى بذلك ثالث أكبر مانح للمساعدات بعد الولايات المتحدة والاتحاد الاوربى. وقد ساهمت هذه المساعدات فى تطوير البنية الأساسية والخدمات حيث تضمنت تزويد وزارتى الصحة والتعليم والدفاع المدنى بالأجهزة والمعدات، وبناء مستشفى أريحا اليابانية، ومدرسة ابتدائية فى غزه وأخرى فى الضفة، وتحسين شبكة مياه الشرب هذا إلى جانب تنظيم ٢٥١ دورة تدريبية لحوالى ٤٣٧ من العاملين بالسلطة الفلسطينية[٣٩]. وقد أكدت اليابان على استمرار دعمها ومساعداتها للسلطة الفلسطينية خلال زيارة الرئيس محمود عباس إلى اليابان فى مايو ٢٠٠٥ حيث أعلنت تقديم ١٠٠ مليون دولار كمساعدات عاجلة للسلطة الفلسطينية.

ب. القضية العراقية:

تباينت مواقف القوى الثلاث من المسألة العراقية تبايناً واضحاً خلال أزمتى الخليج الثانية والاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق. فعلى حين عارضت القوى الثلاث العراق فى إحتلاله للكويت وطالبته بالانسحاب وأيدت التحالف الدولى ضده دبلوماسياً و/أو مادياً. إلا أن موقف روسيا والصين، على وجه الخصوص، فى فترة ما بعد الغزو جاء مغايراً تماماً حيث أبدتا، لاسيما روسيا، تعاطفاً واضحاً تجاه العراق وتأييداً لرفع العقوبات المفروضه عليه. كما رفضتا الاحتلال الأمريكى للعراق وطالبتا بسحب كافة القوات الأمريكية والبريطانية منه. هذا فى حين استمر التأييد اليابانى للولايات المتحدة فى سياستها وإحتلالها للعراق، وفيما يلى تفصيلاً لمواقف القوى الثلاث.

١. موقف روسيا:

يعتبر الموقف الروسى من العراق نموذجاً واضحاً لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها فى المنطقة خاصة تلك الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هى المحرك الاساسى للسياسة الروسية فى الشرق الاوسط. فرغم رفض الاتحاد السوفيتى للغزو العراقى للكويت وتدخله دبلوماسياً لإقناعة بالانسحاب، فإنه أكد دوماً على ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ اغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها بل إن روسيا خرقت الاجماع الدولى فى سبتمبر ١٩٩٧ عندما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن يتعلق بتحميل العراق مسئولية التأخير فى بيع النفط فى إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، حيث رأت روسيا أن لجنة العقوبات هى المسئولة عن ذلك ولا يجوز معاقبة العراق عليه. كما عارضت المشروع البريطانى الذى تدعمه الولايات المتحدة فى مجلس الأمن ويتضمن فرض نظام جديد لعقوبات الامم المتحدة على العراق فيما يعرف بـ " العقوبات الذكية"، انطلاقاً من كونه "مشروع احادى الجانب حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، فى حين لم يذكر شيئاً عن البرامج العسكرية للعراق ولا يتضمن افقا لرفع العقوبات". كذلك قامت روسيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد فى تحدى واضح للحظر الأمريكى والعزلة التى كانت تحاول فرضها على العراق.

وفى يونيو ٢٠٠١ طرحت روسيا مشروع قرار داخل مجلس الأمن يربط تجميد العقوبات الدولية بمنظومة للرقابة على نزع السلاح فى العراق على اساس القرارات الدولية. ويتضمن ذلك اقامة نظام لمراقبة الاسلحة العراقية ورفع العقوبات بعد ١٨٠ يوماً بناء على توصية يتقدم بها كوفى عنان الامين العام للامم المتحدة. الا أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا المشروع، كما فشلت روسيا فى اقناع بغداد بالسماح بدخول المفتشين الدوليين للاراضى العراقية مقابل تخفيض العقوبات، وهو ما انعكس بوضوح خلال زيارة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى لموسكو فى يناير ٢٠٠٢.

من ناحية أخرى رفضت روسيا دوماً أستخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الامريكية البريطانية على العراق فى يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت روسيا الخطط الامريكية بمواصلة العملية المناوئة للارهاب ونقلها إلى ما تسمية بالدول المارقة وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد افغانستان. وحذر الرئيس بوتين الولايات المتحدة من شن هجوم عسكرى من جانب واحد إذا كانت ترغب فى الحفاظ على الائتلاف الدولى الذى حشدته ضد الارهاب. ورفض بوتين مفهوم "محور الشر" الذى طرحه الرئيس الامريكى جورج بوش فى وصفه للعراق وايران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن فى قرارها بشن حملة عسكرية ضد افغانستان إذ أن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أى استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. واعربت القيادة الروسية عن قناعتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق فى دعم منظمات ارهابية عالمية بما فى ذلك تنظيم القاعدة كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه اسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بانتاجها.

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا فى الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكرى فى العراق. إلا أنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك، وإن ظل الموقف الروسى الرافض للاحتلال الامريكى للعراق واضحاً منذ بدء الاحتلال فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ، وكان التأكيد الروسى الدائم على ضرورة الانسحاب الامريكى من الاراضى العراقية وحل القضية العراقية فى إطار الشرعية

الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

٢. موقف الصين:

أدانت الصين الغزو العراقي للكويت وأعلنت فى اليوم التالي لاندلاع الأزمة فى الثاني من أغسطس وقف بيع الأسلحة للعراق. وأكدت وجوب احترام استقلال الكويت وسيادته ووحدة أراضيه، وطالبت العراق بالإذعان لوساطة جامعة الدول العربية وسحب قواته من الكويت فى أقرب فرصة ممكنة. ورغم انها أيدت القرارات الخاصة بفرض عقوبات اقتصادية على العراق والتى أصدرها مجلس الأمن إلا أنها رفضت استخدام القوة العسكرية ضد العراق فى حال عدم انسحابه من الكويت حيث امتنعت عن التصويت على القرار ٦٧٨ الخاص باستخدام القوة باعتباره يعطى سابقة يمكن تكرارها للتدخل فى الشئون الداخلية للدول.

وقد جاء هذا الموقف الصيني من أزمة الخليج الثانية كمحاولة من جانبها لتجاوز أزمتها مع الولايات المتحدة والغرب بسبب أحداث ميدان السلام السماوى عام ١٩٨٩ عندما استخدمت السلطات الصينية العنف ضد المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية. يؤكد هذا قيام الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة للصين، وتوقيع اتفاق تجاري معها بمبلغ ١٠ مليار دولار فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ ، مع وعد بأن تحظى الصين بوضع الدولة الأولى بالرعاية. وبالمثل قررت الدول الأوروبية فى أكتوبر ١٩٩١ رفع العقوبات الفروضة على الصين.

إلا إنه فى فترة ما بعد تحرير الكويت كانت الصين تؤيد دوماً رفع العقوبات عن العراق من منطلق مصالحها باعتبار العراق سوق واعدة للسلاح الصيني وللسلع والمنتجات، ولكونه مصدر أساسي للبترول، ولذا فقد شاركت فى برنامج "النفط مقابل الغذاء" (٤٠).

أما عن أزمة الاحتلال الأمريكي البريطانى للعراق، فقد كان موقف الصين واضحاً منذ بدء الأزمة حيث أعلنت رفضها لمشروع القرار الذى قُدم من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٣، وأكدت ضرورة العمل على تنفيذ القرار ١٤٤١ الصادر فى نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن نزع أسلحة العراق واعطاء المفتشين الدوليين مهلة من الزمن وعدم استعمال القوة العسكرية وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحل

المشكلة. إلا أن هذا الموقف الصينى لم يذهب الى حد المواجهة مع الولايات المتحدة أو حتى التهديد باستخدام حق النقض ضد المشروع الانجلو أمريكي.

ومع بداية الاحتلال الامريكي للعراق فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ رفضت الصين العدوان الامريكي ودعت الإدارة الامريكية لوقف إطلاق النار [٤١]. كما أعلنت الصين تأييدها لمبدأ "شعب العراق يحكم العراق" واحترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وافساح المجال كاملاً لدور الامم المتحدة. وفى مايو ٢٠٠٤ تقدمت بعثة الصين فى الأمم المتحدة بإقتراح لتحديد موعداً لانسحاب الولايات المتحدة من العراق، وهو المقترح الذى أيدته كل من روسيا وفرنسا وألمانيا.[٤٢] كذلك تعهدت الصين خلال زيارة وزير الخارجية العراقية هوشيار الزيبارى للصين فى ديسمبر ٢٠٠٤ بتقديم ٢٥ مليون دولار أمريكى لعملية إعادة بناء العراق وإعماره.[٤٣]

٣. موقف اليابان:

أعلنت اليابان إدانتها للغزو العراقى للكويت ورغم معاهدة التحالف الموقعة مع الولايات المتحدة إلا أنها لم تشارك بقوات فى التحالف الدولى المناهض للعراق، استنادا إلى المادة التاسعة من الدستور الياباني ولكون القوات اليابانية هى قوات للدفاع الذاتي، ولكنها قامت بدعم التحالف مالياً حيث ساهمت بمبلغ ١٣ بليون دولار فى تكاليف حرب الخليج الثانية وهو أكبر بكثير مما تحملته الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. كذلك ساعدت اليابان جيران العراق المتضررين من الحرب مثل تركيا والاردن ومصر بمبلغ ٢ بليون دولار.

اما موقف اليابان من الغزو الأمريكي البريطاني للعراق فقد جاء مغايراً تماماً للموقف الروسي والصيني حيث أيدت اليابان الغزو الأمريكي ودعمت مشروع القرار الثلاثي الامريكى البريطاني الاسبانى الذى يجيز استخدام القوة ضد العراق داخل مجلس الامن. وانتقد رئيس الوزراء اليابانى كويزومى المظاهرات المعادية للعدوان الانجلو امريكي التى اندلعت فى اليابان إنطلاقاً من كونها تبعث برسالة خاطئة الى الرئيس العراقى. وأن المشكلة هى أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ويجب على الرأى العام الدولى أن يتوحد إزاء تلك القضية. وأن اليابان لن تشارك فى تحمل تكاليف الحرب ولكنها قد تسهم فى مساعدة اللاجئين العراقيين وإعادة بناء العراق ودعم الدول المجاورة

والمتضررة مما يعنى الموافقة على العدوان، وذلك رغم ان استطلاعات الرأى العام أوضحت أن ٨٤% من اليابانيين يعارضونه.

كما قامت اليابان بإرسال بعضاً من قوات الدفاع الذاتى الى العراق. وهى المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التى ترسل اليابان قوات خارج حدودها وذلك بدعوى المشاركة فى إعمار العراق، حيث استطاع رئيس الوزراء اليابانى فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٣ الحصول على موافقة البرلمان على مشروع قانون لنشر قوات فى العراق للمساعدة الانسانية وإعادة إعمار العراق. وربما يكون ذلك محاولة من جانبها للحفاظ على مصالحها فى العراق والحصول على جانب من الاستثمارات المتوقعة فى فترة ما بعد الحرب، وكذلك انهاء عزلتها الدولية واستعادة بعضا من دورها العالمي الذى حاولت الولايات المتحدة الامريكية تحجيمه على مدى أكثر من نصف قرن [٤٤].

كذلك قامت اليابان بتقديم مساعدات قدرها ١.٥ مليون دولار لإعادة إعمار العراق ومواجهة الاحتياجات العاجلة والارتقاء بمستوى الخدمات والبنية الأساسية فى مجال الطاقة والتعليم ومياه الشرب والصحة والتشغيل وذلك خلال عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ [٤٥]. وسوف يتم زيادة هذه المساعدات الى ٣.٥ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ [٤٦].

ثالثاً : مواقف القوى الثلاث من "مبادرة الشرق الأوسط الكبير":

يشير مصطلح "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربى إلى جانب باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا واسرائيل. وقد أعلنت مجموعة الثمانى مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا أثناء انعقاد قمة المجموعة بمنتجع سى آيلند بالولايات المتحدة فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤. كما أعلنت تكوين منتدى مع الدول الشريكة لها فى المنطقة أُطلق عليه "منتدى المستقبل" والذى عقد أول اجتماع له فى ديسمبر ٢٠٠٤ بالمغرب. وقد جاءت المبادرة بهدف "معلن" وهو تشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفى، وتوسيع الفرص الاقتصادية لبلدان المنطقة إنطلاقاً من أن حرمان شعوب المنطقة من حقوقهم السياسية والاقتصادية يؤدى إلى تصاعد ظاهرة التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. وذلك باستثناء اسرائيل التى أُعتبرت البلد "الحر" الوحيد فى المنطقة. وقد تمت الاشارة فى هذا الصدد إلى مؤشرات تقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتى تعكس صورة مأساوية للواقع العربى.

ومبادرة الشرق الأوسط الكبير هى الرابعة التى تطرحها إدارة الرئيس الأمريكى بوش لتعزيز نفوذها فى المنطقة العربية، وكان أولها "رؤية" بوش لحل الصراع الفلسطينى-الاسرائيلى فى يونيو ٢٠٠٢، والتى تم تضمينها فيما بعد فى خطة "خريطة الطريق"، وثانيها مشروع قيام منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط فى غضون عشر سنوات فى مايو ٢٠٠٣، أما ثالثها فهو البرنامج المتعلق بنشر الديمقراطية فى المنطقة العربية فى نوفمبر ٢٠٠٣.

وقد جاءت مواقف القوى الثلاث، روسيا والصين واليابان، من المبادرة متسقة مع توجهاتها العامة إزاء المنطقة. فرغم أن روسيا عضواً فى مجموعة الثمانية ومن ثم فقد كانت من الدول التى وافقت على مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" وأقرتها بحكم عضويتها فى المجموعة إلا إن الموقف الروسى من المبادرة ظل متحفظاً عليها منذ طرحها. ونتيجة المعارضة الروسية الأولية لمشروع المبادرة تقلصت الرقعة الجغرافية للمبادرة الامريكية والتى كان من المفترض أن تضم جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز إلى حدود الشرق الأوسط الكبير. كذلك استطاعت روسيا بعد مناقشات استبعاد البند الذى اقترحته واشنطن

بشأن النموذج العراقى الذى اعتبرته "نموذجاً رائعاً يجب تطبيقه فى دول المنطقة الأخرى".

كما أن التصريحات الرسمية الروسية فى فترة ما بعد إعلان المبادرة أوضحت تحفظات روسية عديدة عليها. أهمها أن الاصلاح يجب أن ينبع من داخل دول المنطقة ولا يجب أن يفرض عليها من الخارج، وأن تكون مساعدة القوى الخارجية فى هذا الشأن بناء على طلب حكومات بلدان المنطقة وبموافقتها، وأن لا يستخدم الاصلاح كذريعة للتدخل فى شئونها الداخلية. ففى تصريح للرئيس الروسى فلاديمير بوتين عقب إعلان المبادرة مباشرة أشار إلى "أهمية أن لا يجيز البند الخاص بالديمقراطية فى وثيقة الشرق الأوسط الكبير التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة".(٤٧) وأكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف ضرورة معرفة نوايا بلدان المنطقة لأن ذلك يساعد على إيجاد الطرق الأنسب لدعم تلك البلدان فى طريق الاصلاحات والتجديد. وفى تصريح أخر للمتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر ياكوفينكو أشار إلى أن "روسيا تؤيد هدف الخطة الامريكية بشأن الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذه الاصلاحات تعتبر قضية داخلية لدول المنطقة. وأكد أن مهمة مجموعة الثمانية تتركز على تقديم المساعدة الممكنة لبلدان الشرق الأوسط وفقاً لرغباتها". وأن "تنفيذ خطة الشرق الأوسط الكبير يجب أن يتزامن مع تسوية النزاع العربى الاسرائيلى والأزمة العراقية".(٤٨)

وقد جاء الموقف الصينى متسقاً مع الموقف الروسى لاسيما فى الحرص على أن لا تُتخذ الأهداف النبيلة المعلنة كذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، ولا فى مد نفوذ الولايات المتحدة وتوسيع هيمنتها الاقتصادية والثقافية فى دولها.

أما الموقف اليابانى الرسمى من المبادرة فقد جاء متسقاً مع الموقف الامريكى إلا أن هذا لم يحُل دون وجود تحفظات على المبادرة فى الأوساط اليابانية غير الرسمية. ففى المؤتمر السنوى العشرين لجمعية دراسات الشرق الأوسط الذى عُقد فى مايو ٢٠٠٦ بجامعة ميجى بطوكيو أكد كونيو فوكودا الخبير فى الشئون العربية أن "مبادرة الرئيس بوش الأخيرة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط الكبير ومقولات تعزيز الديمقراطية ونشر السلام العالمى ودفع التجارة وغيرها ليست إلا مجرد شعارات تشير إلى المأزق الحالى

الذى تواجهه الولايات المتحدة فى العراق والذى يشبه "المستنقع الفيتنامى". ورفض إدعاء البعض بأن هذه الشعارات تحققت على أرض الواقع فى اليابان وهو ما جعلها ثانى أكبر اقتصاد فى العالم. وأكد أن النجاح الاقتصادى فى اليابان لم يكن وليد المؤسسات والأفكار الأمريكية وإنما جاء نتيجة أن اليابان كان لديها قاعدة صناعية متقدمة قبل الحرب العالمية الثانية. كما إنها قامت أيضاً باستثمارات كبرى فى البنية الأساسية فى كوريا الجنوبية وتايوان وهو الأمر الذى كان له الفضل الأكبر فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى اليابان وشرق آسيا خاصة بعد الحرب الكورية فى بداية الخمسينات.

خاتمة

على ضوء التحليل السابق لتطور سياسات الدول الأربع وتوجهاتها فى المنطقة يتضح أن هناك قاعدة وأسس وطيدة لتطوير العلاقات بين الدول الثلاث ودعم توجهاتها الإيجابية إزاء المنطقة العربية، والتى تتمثل فى مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة، والتقارب الحضارى معها. إلا أن القوى الثلاث –فى ذات الوقت– ترى أن اسرائيل دولة شرق أوسطية هامة لا يمكن تجاهلها أو تجاهل مصالحها حيث ترتبط معها، لاسيما الصين، بمصالح استراتيجية، وتعاون تقنى وإقتصادى وعسكرى أيضاً.

وعلى حين تبدى الدول الثلاث اهتماماً واستعداداً واضحاً لتطوير علاقاتها مع الدول العربية فى مختلف المجالات على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين. فإن اهتمام الدول العربية بالقوى الثلاث يعتبر محدوداً حيث تتوجه الدول العربية بجل اهتمامها واستثماراتها إلى الولايات المتحدة واوربا. ولا توجد رؤية عربية واستراتيجية موحدة للتعامل مع الدول الثلاث والاستفادة من الفرص التى تتيحها لاسيما فى المجالين التقنى والعسكرى. بل أن الحد الأدنى من التنسيق بين سياسات الدول العربية وتفاعلاتها معها فى مختلف المجالات غير موجود. هذا فضلاً عن ما تؤدى إليه الخلافات العربية من إضعاف الثقل العربى فى التعامل مع هذه الدول وإقتصاره على التعاون الثنائى الجزئى الذى تدير دفته الدول الثلاث وليس الدول العربية.

ولا شك أن تفعيل العلاقات العربية مع هذه الدول وجذب تأييدها الكامل والفعال للقضايا العربية يقتضى من الدول العربية التحرك فى عدة مجالات:

أولا: ربط كل من الدول الثلاث بشبكة من المصالح الاقتصادية، تصبح قوة دافعة وضاغطة لتحركها الفاعل فى المنطقة.

ثانيا: نشاطا دبلوماسيا واعلاميا عربياً مكثفاً لكى يضمن العرب تعبيراً صادقاً عن مصالحهم وقضاياهم، وتعبئة للرأى العام فى هذه الدول بما يخدم هذه المصالح.

ولاشك إن استمرار غياب الرؤية العربية المشتركة وشبكة المصالح المشار إليها سيضعف التأثير العربى تدريجياً فى حين يتزايد التأثير الاسرائيلى على نحو ملحوظ مما قد يؤدى

إلى تحول سياسات هذه الدول من التوازن فى علاقاتها بين الدول العربية واسرائيل إلى التحالف والتأييد للجانب الاسرائيلى.

إن منطقتنا تمر بمرحلة تحول هامة فى تاريخها وعلينا نحن العرب فهم معطيات ومستجدات الواقع الأقليمى والدولى للمحافظة على مصالحنا وجذب تأييد الدول الكبرى التى من المنتظر أن يتزايد دورها ويصبح أكثر تأثيرا فى الشئون الدولية والاقليمية للقرن الحادى والعشرين.

هوامش الدراسة

١. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Michael MccGwire, Military Objectives in Soviet Foreign Policy, (Washington: The Bookings Institution), 1987, pp. 185-188.

٢. د. محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي الصيني فى القرن الحادي والعشرين، شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد ١٢٣، خريف ٢٠٠٥، ص١٣٣.

٣. لمزيد من التفاصيل أنظر: د. بدر عبد العاطى، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٣، ص ص ١٥٤-١٥٥.

٤. د. محمد عبد الوهاب الساكت، م.س.ذ.، ص١٣٣

٥. د. بدر عبد العاطى، م.س.ذ، ص١٥٧

٦. الحياة، ٢٠٠٥/٤/١٥

٧. د. جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي، فى الحوار الصيني العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ١٩٨٦، ص١١٦

٨. Jin Liangxiang, Energy First: China and the Middle East, The Middle East Quarterly, vol.XII, no.2, Spring 2005.

٩. د. جمال زهران، العلاقات العربية الصينية فى ظل أوضاع عالمية جديدة، ورقة مقدمة إلى ندوة "العرب ونظام عالمى جديد" القاهرة ١٣-١٤ سبتمبر ١٩٩٢، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ص١١٨-١١٩، ١٣٤

١٠. د. تسياو دينج زانج، المصالح الصينية فى منطقة الشرق الاوسط، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ٢٣، سبتمبر ١٩٩٩، ص١٥.

١١. Barry Rubin, China's Middle East Strategy, MERIA Journal, vol.3 , no.1, March 1999.

١٢. Islamonline.net

١٣. العروبة، ٢٠٠٤/٩/١٢.

١٤. وليد سليم عبد الحى، المكانة المستقبلية للصين فى النظام الدولى (١٩٧٨-٢٠١٠)، مركز الامارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص١٨٥

١٥. د. حسن نافعة (محرراً)، المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص٢٧٧، ٣٠٨

١٦. عبده الاسدي، العلاقات الصينية الاسرائيلية، شئون الأوسط، العدد ٩٦-٩٧، يونيو/يوليو ٢٠٠٠، ص١٥١

١٧. كرم خميس، الصين والصراع العربي الاسرائيلي: الجذور والأبعاد والتداعيات، الامارات العربية المتحدة: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، يوليو٢٠٠٣، ص٦٧
١٨. لواء أ.ح./ حسام سويلم، صفقات الاسلحة الإسرائيلية للصين واعتبارات المنافسة التجارية مع الولايات المتحدة، القدس، العدد(٨٠)، أغسطس ٢٠٠٥، ص٨٩
١٩. كرم خميس، م.س.ذ، ص٨٣
٢٠. عبده الاسدي، م.س.ذ، ص١٥٤-١٥٥
٢١. Akifumi Ikeda, Japan's Relations with Israel, in Kaoru Sugihara & J.A. Allan, Japan in the Contemporary Middle East, (London: Routledge) 1993, pp.155-169
٢٢. www.arableague on line.org
٢٣. العروبة، ٢٠٠٤/٩/١٢.
٢٤. د. محمد عبد الوهاب الساكت، م.س.ذ ، ص٩٤.
٢٥. بدر عبد العاطى، م.س.ذ، ص١٥٢، ١٦١-١٦٨.
٢٦. Jonathan R. Adelman & Deborah Anne Palmieri, The Dynamics of Soviet Foreign Policy (New York: Harper & Row Publishers) 1988, pp. 199-205.
٢٧. Alvin Z. Rubinstein, The Soviet Union and the Peace Process since Camp David, in Robbin F. Laird & Erik P. Hoffmann (eds.), Soviet Foreign Policy in Changing World, (New York: Aldine Publishing Company), 1986, pp. 774 – 788
٢٨. Roger E. Kanet & Alexander V. Kozhemiakin (eds.), The Foreign Policy of the Russian Federation, (New York: Macmillan Press LTD), 1997, pp. 125 – 138
٢٩. د. حسن نافعة (محرراً)، م.س.ذ.، ص٢٨١-٢٨٥.
٣٠. المرجع السابق ص٢٨٢-٢٨٧،٢٨٣.
٣١. الأهرام الدولي، ٢٠٠٤/٩/١٨.
٣٢. تحليل لما هو منشور على موقع الصين على الانترنت : www.xinhuanet.com
ولى وى جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠١، العدد١٤٥
٣٣. حسن نافعة، م.س.ذ، ٢٩٥-٢٩٧
٣٤. Akifumi Ikeda, op.cit.
٣٥. حسن نافعة، م.س.ذ، ص٣٠١-٣٠٣
٣٦. د. بدر عبد العاطى، م.س.ذ، ص٢٠٥، ١٩٥.

٣٧. المرجع السابق ص ٢٦٨،٢٣٢،٢٥١

٣٨. الاهرام ٢٠٠٤/٦/١٠

٣٩. Japanese Ministry of Foreign Affairs. www.mofa.go.jp.

٤٠. Barry Rubin, China's Middle East Strategy, MERIA Journal, vol.3, no.1, March 1999

٤١. Jonathan R. Adelman & Deborah Anne Palmieri, op.cit.

٤٢. كرم خميس، م.س.ذ، ص٩٥

٤٣. موقع الصين على الانترنت: www.xinhuanet.com

٤٤. Keiko Sakai Japan- Iraq Relations: The Perception Gap and Its Influence on Diplomatic Policies, Arab Studies Quarterly (ASQ), Fall 2001.

٤٥. Statement by Tatsuo ARIMA, Representative of the Government of Japan and Japan's Special Envoy for Peace in the Middle East on the Occasion of Arab League Summit, May 22, 2004.

٤٦. Government of Japan-net, October 17, 2005

٤٧. موقع وكالة أنباء نوفوستى الروسية، ٢٠٠٤/٦/١١.

٤٨. موقع وكالة أنباء نوفوستى الروسية، ٧و٢٠٠٤/٦/٨.